# الحوكمة الأمنية العالمية

- سياقات انبثاق الدراسات الأمنية المعاصرة والتحولات المصاحبة.
- ظهرت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية وسيطر عليه التفكير الواقعي حتى نهاية القرن العشرين، عندما كان تركيزها التقليدي حول "الحالة والاستراتيجية والعلم والوضع الراهن". كان يُنظر إلى النظام الدولي على أنه "ساحة وحشية" تسعى فيها الدول إلى تأمين نفسها، أحيانًا على حساب جيرانها ويفترض هذا النموذج الواقعي التقليدي أنه إذا كانت الدولة آمنة، فكذلك الأشخاص الذين يعيشون فيها. ولهذا تعلقت الدراسات الامنية بقضايا الحوكمة والتنمية وعد "الأمن" متغيرًا تابعًا ومستقلًا، وسببًا وتأثيرًا لكل من نتائج الحوكمة والتنمية، رابطة اياها بتآكل أو انهيار البنى التحتية الأمنية في أفريقيا وبدوره بمشاكل أوسع وأطول فترة، فضلاً عن التطورات في صميم نظام القوة الدولي واقتصاد التسلح.

ومع ذلك ، بحلول نهاية الثمانينيات ، بدأ الاستياء من الأسس الواقعية للنظام في الظهور ،بحيث تطور تخصص الدراسات الأمنية ليشمل مجموعة من النظريات و التصورات النقدية ، إفترض فيها أمثال باري بوزان Barry Buzanو Ole Wæverو Jaap de Wildبأن مفهوم الأمن يتطلب توسيعًا نظريًا وعمليًا لتغطية التهديدات التي تتجاوز المجالات التقليدية للجيش والدولة وإلى ما وراء معناه السياسي والعسكري ليشمل الفهم الأوسع للمصطلح ( مثل تلبية الاحتياجات الأساسية ، والحق في بيئة مستدامة ، وحماية التراث الثقافي.

# في مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية واشكالياتها

في العقدين الأخيرين ، حقل الحوكمة الامنية العالمية انتقل الى حد بعيد من مساءلة اشكاليات تتعلق بالحرب والسلم ، وديناميكيا القوى بين الدول ، الى تحمل عبء البحث في التغير المناخي ، الهجرة ، الفقر ، الوقاية الصحية ، الجرائم المنظمة ، الارهاب الدولي كاجندة جديدة تحمل معها مخاوف طويلة الامد حول استخدام القوة ، التوسع النووي ، الاستراتيجيات العسكرية ، الذكاء الصناعي وتقاسم الموارد.

# فهم الحوكمة الامنية من منظور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

لقد شهد مفهوم الأمن والحوكمة إعادة تعريف خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين. على وجه التحديد ، تم توسيع مفهوم الامن من الحفاظ على حدود الدولة ، الى حماية الافراد والمجتمعات داخل الدولة.الى جانب توسيعه خطيا من القضايا العسكرية الى ابعاد ومستويات عديدة. نتيجة لذلك ، بات قطاع الأمن متعدد الفواعل ، اذ لم يقتصر على دور الفواعل التابعة للدولة ، وانما الى الشركات الامنية العسكرية الخاصة وهذا ما اعتبر تحديا لاحتكار الدولة للقوة.

- تعتبر الحوكمة الأمنية العالمية مجال مهم لدراسات الأمن الدولي للأسباب التالية:
- تتطلب التهديدات دون- الوطنية وعبر الوطنية - مثل الحروب الأهلية والتطهير العرقي والجريمة عبر الوطنية والإرهاب - تعريفاً أوسع للأمن يشمل الأشخاص وكذلك الدول.
- تقوم الفواعل من غير الدول بأدوار حاسمة في توفير الأمن الذي يتراوح بين المساعدات الإنسانية والخدمات العسكرية.

تبعا لكل ذلك ، برزت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كجبهات فاعلة أمنية موثوقة في سياق سلسلة من التطورات ، التي غالبا ما يتم تجميعها ووصفها بانها التحول من الحكومة الى الحوكمة. في هذا السياق ، يتم اتخاد القرارات بشكل متزايد من خلال مجموعات معقدة من الفواعل على المستوى الدولي والوطني ومادون الوطني. وكذلك من الفواعل من المجال العام وشبه العام والخاص. حيث تعمل هذه الشركات في المجال السياسي للأمن وإدارة المخاطر ، وهو مجال يعتبر تقليديا من صميم سلطة الدولة. ولذلك فان التطورات كانت لها آثار على تواجد السلطة وعلى شفافيتها وكذا توزيعها.

وفي ظل ذلك ، شهدت الحكومات تحديا في شرعيتها وقدرتها على التصرف ، حيث شرعت الدولة في مشاركة وظيفتها مع وكلاء آخرين. مما أدى الى تقليص سلطتها في مجالات سياسية محددة. وربما كان التحدي الأكبر الذي واجهته الحكومة هو توغل القطاع الخاص في مجال الأمن والشؤون الخارجية.

# تحديد مفهوم خصخصة الامن

هو توجه تقوم فيه الدولة بتحويل مهامها الأمنية والعسكرية للقطاع الخاص ، فهو وضع تلجأ فيه قطاعات الاعمال و كيانات اخرى وحتى الافراد الى المنظمات الخاصة لضمان أمنها ، في ظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي أو عجز مؤسساتها الأمنية.

# علاقة الشركات الأمنية الخاصة بأبعاد الحوكمة الأمنية

يتيح تصور الاستاذة كرامن krahmann بشأن أبعاد الحوكمة الامنية ، امكانية ربط عدد متزايد من الشركات الامنية الخاصة الوطنية و غير الوطنية مباشرة بالتجزؤ الجغرافي الذي ميز التحول من الحكومة الى الحوكمة. وهو التجزؤ الذي تنبثق ملامحه وفقها من المستويين الوروبي وعبر الاطلسي.اي الاستبدال التدريجي للدولة القومية باعتبراها البعد الجغرافي المركزي للامن في فترة مابعد الحرب الباردة ، نحو تحولين أولهما صاعد ، نحو حوكمة المؤسسات الاقليمية والعالمية ، وثانيهما جانبي نحو الفواعل الامنية الخاصة

# اتجاهات الحوكمة الامنية

| | الحوكمة الامنية خلال الحرب الباردة | الحوكمة الامنية بعد الحرب ا |
|---|---|---|
| | دولاتي<br>اقليمي | دون وطني / دولاني / اقليمي / عالمي / خاص |
| | عسكري | عسكري / سياسي / اجتماعي / بيئي |
| | مركزية الدولة / حلف شمال الاطلسي / منظمة التجارة العالمية | مجزأة بين فواعل القطاع الخاص وا<br>الخاصة /الجمعيات الخيرية / م غ ح / الدول / أم / |
| | مشتركة | متباينة |
| | السيادة / واحد لاجل الكل والكل لاجل واحد / الاولوية الاديولوجية | السيادة محدودة / ائتلافات الراغبين / فعالية التك |
| | ممركزة / الاجماع / المساواة الرسمية | التفاوض / اللامساواة |
| | ممركزة / تسلطية | مجزأة / طوعية |

ان هذه التغيرات المادية والمعرفية مدفوعة بالتحول في عمليات صنع القرار في مجال الأمن ، الأمر الذي يمنح الشركات الامنية الخاصة مزيدا من التأثير على السياسات العامة. بالاضافة الى الترتيبات حول اتخاذ القرارات الحكومية التي تتمحور حول الحكومات والبرلمانات الوطينة. تشكلت حاليا شبكة متنامية من العلاقات الرسمية مع الشركات الامنية الخاصة والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي.

# الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل في الحوكمة الامنية

تشكل الشركات الامنية والعسكرية الخاصة جزء من ما تطلق عليه آنا لياندر مصطلح – مجال الامن- the field of security أو ماسمته ريتا ابراهامسن بالتجمعات الامنية العالمية Global security assemblages من العناصر المتاصة في هذه المفاهيم فهم الامن على نحو متزايد من جانب الفواعل التي تتقاطع مع الحدود الوطنيةوالدولية. خاصة بعد أن طورت هذه الشركات قدراتها في العمل على الصعيد العالمي ، على سبيل المثال ، تشارك في تدريب الشرطة عبر العالم بعقود تبلغ قيمتها اكثر من 250000 جنيه استرليني ، وتشارك ايضا في عمليات ازالة الالغام عبر العالم.كما تقوم بادوار الحماية للمنشآت والشركات الكبرى مثل شركات التنقيب الى جانب مشاريع اعادة الاعمار و احلال السلام بافريقيا.